دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة

- ونماذج تطبيقية لبعض هذه الأدوار

د.غيضان السيد علي

مدرس الفلسفة الحديثة بكلية الآداب جامعة بني سويف

ملخص البحث

أصبح مفهوم المجتمع المدني Civil Society من المفاهيم الرائجة والتي انتشرت بقوة في السنوات الأخيرة، إلى حد أن البعض اعتبر القرن الحادي والعشرين هو قرن المجتمع المدني بامتياز، حيث شهدت سنوات العقد المنصرم توسعاً مذهلاً في حجم ونطاق وقدرات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، مدعوماً بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي. ووفقاً لحولية المنظمات الدولية، فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من ٦٠٠٠ عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ٥٠ ألفاً عام ٢٠٠٦. وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دورا بارزا في تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية علي مستوى العالم؛ حيث يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن هذه المنظمات قدمت مساعدات تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية حتى عام ٢٠٠٦. كما أصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي، لا سيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي؛ كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات. ولعل أحدث وأبرز مثال على مشاركة منظمات المجتمع المدني في إغاثة ما بعد الكوارث جاءنا من آسيا أثناء عملية الإعمار فيما بعد تسونامي بعد عام ٢٠٠٦ . كما اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين. ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة والوقاية من الأمراض الوبائية، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة. وثمة مظهر حديث من مظاهر حيوية المجتمع المدني العالمي هو المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يعقد سنوياً منذ عام ٢٠٠١ في قارات مختلفة وشهده عشرات الآلاف من ناشطي منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا التنمية العالمية. ويعد النداء العالمي لمكافحة الفقر وهو حملة دولية للمجتمع المدني تدعو إلى الإعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة، مثالاً آخر على حيوية المجتمع المدني وأهميته. وتشير تقديرات إلى أن هذه الحملة حشدت في عام ٢٠٠٨ أكثر من ١١٦ مليون مواطن للمشاركة في أحداث وأنشطة الوقفة احتجاجاً على الفقر والتي نُظمت في مختلف مدن العالم .

وعلاوة على ذلك، زادت المنظمات المعززة للديمقراطية الدولية جهودها في السنوات الأخيرة لتوسيع وتعزيز دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية العربية، وصنع القرار ووضع السياسات. وقد قدمت العديد من المبادرات المدعومة بقيادة المنظمات المحلية غير الحكومية في دول مثل مصر والمغرب ولبنان وفلسطين والأردن، مفاهيم مثل مراقبة الانتخابات المحلية، والرصد البرلماني و المراقبة المدنية. هذا الدور المتعاظم من الجمهور يعني أنه يمكن محاسبة الحكومات، وتعديل السياسات، أي أن التغيير يمكن أن يكون مدفوعا من قبل الشعب. بل ظهر مفهوم المجتمع المدني في الثقافة العربية الراهنة كمفهوم ملحٍ عقب ثورات الربيع العربي، وفي وقت أصبحت المجتمعات العربية تعاني من أزمات حقيقية لا تدري كيفية مواجهتها ، وبتجريب معظم الحلول ثم إثبات فشلها، يقدم المجتمع المدني نفسه كحل لم يتم تجريبه بعد بشكل كامل ، ولكن تعول عليه المجتمعات العربية آمالا كبيرة في الخروج بها من نفقها المظلم.

وعلى ذلك يكون المجتمع المدني ومؤسساته هي الأساس والروح لأي مجتمع يريد أن ينهض، وأن تستتب أموره ويلحق بركب التقدم والحضارة والمدنية ، لذلك عملنا خلال هذه الورقة البحثية على بيان : ما هو المقصود بالمجتمع المدني؟ وما هي مؤسساته؟ وكيف يُقدم المجتمع المدني كحل وبأي معنى؟ وما هي مبادئه وأركانه التي يقوم عليها؟ وما هو الدور المنوط بالمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا وإعلاميا؟ من تبادل الرقابة والنقد والنصيحة بينه وبين الحكومة، ومراقبة الأمن ، وحماية الأفراد، ومساعدة الحكومة في تقديم الخدمات العامة ، وأيضا دوره في مجال البيئة ومكافحة البطالة وعمليات نشر الوعي. وكيف تبقي سلطة المجتمع المدني ولا سلطة تعلوها غير سلطة القانون؟ ثم نختم بأمثلة تطبيقية قدمت حلولا لمجتمعاتها كالنموذج الفلسطيني أو اللبناني، أو من قبيل ما قدمه بعض المفكرين في تحديد وتطوير مفهوم المجتمع المدني لتطوير مجتمعاتهم وذلك من قبيل ما قدمه الانجليزي جون لوك، والاسكتلندي آدم فيرجسون والأمريكي توماس بيّن والألماني هيجل والإيطالي جرامشي.

الكلمات المفتاحية

- المجتمع المدني، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، التنمية الإعلامية والثقافية، نماذج تطبيقية لأدوار المجتمع المدني.

أصبح مفهوم المجتمع المدني Civil Society من المفاهيم الرائجة والتي انتشرت بقوة في السنوات الأخيرة، إلى حد أن البعض اعتبر القرن الحادي والعشرين هو قرن المجتمع المدني بامتياز، حيث شهدت سنوات العقد المنصرم توسعاً مذهلاً في حجم ونطاق وقدرات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، مدعوماً بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي. ووفقاً لحولية المنظمات الدولية، فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من ٦٠٠٠ عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ٥٠ ألفاً عام ٢٠٠٦. وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دورا بارزا في تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية علي مستوى العالم؛ حيث يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن هذه المنظمات قدمت مساعدات تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية حتى عام ٢٠٠٦. كما أصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي، لا سيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي؛ كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات. ولعل أحدث وأبرز مثال على مشاركة منظمات المجتمع المدني في إغاثة ما بعد الكوارث جاءنا من آسيا أثناء عملية الإعمار فيما بعد تسونامي بعد عام ٢٠٠٦ [(١)]. كما اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين. ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة والوقاية من الأمراض الوبائية، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة. وثمة مظهر حديث من مظاهر حيوية المجتمع المدني العالمي هو المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يعقد سنوياً منذ عام ٢٠٠١ في قارات مختلفة وشهده عشرات الآلاف من ناشطي منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا التنمية العالمية. ويعد النداء العالمي لمكافحة الفقر وهو حملة دولية للمجتمع المدني تدعو

إلى الإعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة، مثالاً آخر على حيوية المجتمع المدني وأهميته. وتشير تقديرات إلى أن هذه الحملة حشدت في عام ٢٠٠٨ أكثر من ١١٦ مليون مواطن للمشاركة في أحداث وأنشطة الوقفة احتجاجاً على الفقر والتي نُظمت في مختلف مدن العالم[٢]. وعلاوة على ذلك، زادت المنظمات المعززة للديمقراطية الدولية جهودها في السنوات الأخيرة لتوسيع وتعزيز دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية العربية، وصنع القرار ووضع السياسات. وقد قدمت العديد من المبادرات المدعومة بقيادة المنظمات المحلية غير الحكومية في دول مثل مصر والمغرب ولبنان وفلسطين والأردن، مفاهيم مثل مراقبة الانتخابات المحلية، والرصد البرلماني و المراقبة المدنية. هذا الدور المتعاظم من الجمهور يعني أنه يمكن محاسبة الحكومات، وتعديل السياسات، أي أن التغيير يمكن أن يكون مدفوعا من قبل الشعب[٣]. بل ظهر مفهوم المجتمع المدني في الثقافة العربية الراهنة كمفهوم ملحٍ عقب ثورات الربيع العربي، وفي وقت أصبحت المجتمعات العربية تعاني من أزمات حقيقية لا تدري كيفية مواجهتها ، وبتجريب معظم الحلول ثم إثبات فشلها، يقدم المجتمع المدني نفسه كحل لم يتم تجريبه بعد بشكل كامل ، ولكن تعول عليه المجتمعات العربية آمالا كبيرة في الخروج بها من نفقها المظلم.

وتقوم فلسفة مؤسسات المجتمع المدني على ضرورة تقديم حلولا قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وليست حلولا يوتوبية وأفكارا مثالية غير قابلة للتنفيذ، وذلك عبر تأسيس طريق جديد للتنمية الشاملة والمستدامة. حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تؤمن بأن حل مشكلاتنا المجتمعية لن يأتي من خارج المجتمع وإنما من داخله ، فالله " لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[٤]. ولذلك يرى العديد من الباحثين أن التنمية المستدامة والشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، وتفعيل المجتمع المدني لا يمكن أن يحدث إلا بتعميق الديمقراطية أو الشورى الملزمة . وتقديم وتنفيذ تصورات جديدة مركبة تنشأ بحكم الظروف المجتمعية المتجددة واتساع رقعة الفكر الحر وزيادة موجات المد الديمقراطي[٥].

ويعد المجتمع المدني هو الأصل والأساس العقلي لأي شرعية سياسية ، وهو المسئول عن سلامة أو فساد الحياة السياسية، فإذا كانت الديمقراطية مزيفة والناس سلبيين ، وغير عابئين بما يحدث في مجتمعهم ومعرضين

عن المشاركة في الحياة السياسية ، فإن هذا يرجع غالبا إلى عدم سلامة وفعالية البنية التحتية للحياة السياسية أي المجتمع المدني، ومن ثم ترتبط الحياة السياسية ارتباطا وثيقا بمدى فعالية المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني الصالح تضع نظام حكم صالح، ومؤسسات المجتمع الديمقراطي يتمخض عنها نظام ديمقراطي، وعلى ذلك يكون المجتمع المدني ومؤسساته هي الأساس والروح لأي مجتمع يريد أن ينهض، وأن تستتب أموره ويلحق بركب التقدم والحضارة والمدنية ، لذلك عملنا خلال هذه الورقة البحثية على بيان : ما هو المقصود بالمجتمع المدني؟ وما هي مؤسساته؟ وكيف يُقدم المجتمع المدني كحل وبأي معنى؟ وما هي مبادئه وأركانه التي يقوم عليها؟ وما هو الدور المنوط بالمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا وإعلاميا؟ من تبادل الرقابة والنقد والنصيحة بينه وبين الحكومة، ومراقبة الأمن ، وحماية الأفراد، ومساعدة الحكومة في تقديم الخدمات العامة ، وأيضا دوره في مجال البيئة ومكافحة البطالة وعمليات نشر الوعي. وكيف تبقي سلطة المجتمع المدني ولا سلطة تعلوها غير سلطة القانون؟ ثم نختم بأمثلة تطبيقية قدمت حلولا لمجتمعاتها كالنموذج الفلسطيني أو اللبناني، أو من قبيل ما قدمه بعض المفكرين في تحديد وتطوير مفهوم المجتمع المدني لتطوير مجتمعاتهم وذلك من قبيل ما قدمه الانجليزي جون لوك، والاسكتلندي آدم فيرجسون والأمريكي توماس بيّن والألماني هيجل والإيطالي جرامشي .

ما هو المجتمع المدني؟ وما هي مؤسساته؟

للوهلة الأولى قد يبدو للبعض أن مفهوم " المجتمع المدني " مفهوم بسيط أو سهل التناول، لكونه بات مألوفاً كشعار ثابت في الخطاب المطلوب للقوى السياسية، سواء المشاركة في الحكم أم المعارضة له، ولا سيما أنه بات عنواناً لمعظم الحوارات والندوات التي تعقدها القوى السياسية، أو تلك التي تقيمها أو تروج لها المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية، فقد "نجحت" هذه العبارة في القفز والوصول إلى أعلى سلم الأولويات [٦]. وبالرغم من ذلك يبدو مفهوم "المجتمع المدني" للباحث المدقق غير محدد وغير معروف في أحيان كثيرة ، وغامضا في أحيان أكثر، ويعود السبب – من وجهة نظر الباحث- إلى أن كتب الفكر السياسي دأبت على الاهتمام بالتركيز على مفهوم الدولة في الوقت الذي همشت فيه مفهوم المجتمع المدني بصورة ملفتة للنظر.

ولمحاولة تذليل الصعوبات التي تعترض وضع تعريف دقيق وشامل للمجتمع المدني، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن مصطلح " المجتمع المدني Civil Society " قد ظهر في العصور الحديثة، وفي السياق الغربي ليدل على المنطقة الوسطى بين الأسرة والدولة. ويشير مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية كما تشكلت في الفكر الغربي، إلى المجتمع الذي يتشكل بناءً على "العقد الاجتماعي"، وينظر إليه كإطار تنظيمي مقابلاً للإطار التنظيمي للدولة (٧).

وباستقراء أصل المصطلح، ومدلوله في التربة التي نشأ فيها، والبيئة التي تطور في إطارها، تبين أنه يشير إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يصبح المقصود بالمجتمع المدني هي تلك " المجموعة العريضة من المنظمات من أمثال :النقابات ، واتحادات العمال، والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية، والنوادي ومجموعة المنظمات غير الحكومية ، والغرف التجارية ، والاتحادات المهنية التي يربط بين أعضائها رباط اجتماعي ليس قائماً على القرابة أو الدين...أي ليس قائما على أساس وراثي مثل العائلة أو القبيلة أو رابطة الدم. ولا على أساس العقيدة الدينية الواحدة. بل يكون الترابط والتضامن فيها قائماً على الوعي وتبادل الاحتياجات والمواقف في الأزمات مثل العجز أو المرض أو الوفاة أو حالات الاعتداء (٨).

ومن ثم يكون المجتمع المدني هو ـ أو هكذا ينبغي أن يكون ـ المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة ، وهو مجتمع مفتوح حر ومنظم بشكل ذاتي ، وليس بشكل خارجي أو قهري ، أي ليس منظماً من قبل الدولة ، بل منظماً تنظيماً داخلياً بواسطة أعضائه والقوانين التي وضعوها بالأسلوب الديمقـــــراطي، وارتضاها المجتمع العام ويربط بين الناس بروابط ثقافية أو اجتماعية أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية، أو أية رابطة مدنية أخرى تقوم على العمل التطوعي، والإرادة الحرة وتبادل المصالح المستنيرة المشتركة.

كيف يُقدم المجتمع المدني كحل على كافة المستويات؟

ويمكن أن نستنبط من التعريف السابق لمفهوم المجتمع المدني ومن مكوناته ومؤسساته ذاك الدور المنوط به لخدمة المجتمعات، ذلك الدور الذي يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم ، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي ، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي ، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

فيكون المجتمع المدني حلا بالمعنى الاقتصادي حينما يتنافس أبناء المجتمع الواحد في دائرة الحياة الاقتصادية والتي يقوم نظامها على المزاحمة والصراع، حيث يظهر الاختلاف والتنوع وصراع الحاجات والمصالح الأنانية بين الشخصيات الجزئية المتناحرة . وهنا يأتي دور المجتمع المدني لحل مثل هذه المزاحمات وتلك الصراعات بين أبناء المجتمع الواحد فيظهر نظام تبادل الحاجات ،أي أن الناس يتبادلون فيما بينهم السلع والحاجات..ومن هنا يظهر المجتمع المدني كحل بالمعنى الاقتصادي.

كذلك يتجلى الجانب الاجتماعي للمجتمع المدني في البحث عن حل للصراع والتفتت باللجوء إلى التضامن القائم على الإرادة الحرة ووحدة الاهتمامات وتبادل المصالح المستنير. ويتجلى هذا في كل أشكال التضامن المنظم بين مجموعة من الناس ينتمون بإرادتهم إلى جمعية أو مؤسسة يربط أفرادها رباط طوعي، حيث إن العلاقات الاجتماعية فيها قائمة على الإرادة الحرة ، وليست على رابطة الدم مثل الأسرة أو القبيلة، ويكون الترابط والتضامن فيها قائما على الوعي وتبادل الاحتياجات والمواقف في الأزمات مثل العجز أو المرض أو الوفاة أو حالات الاعتداء[٩].

كما يظهر الجانب السياسي للمجتمع المدني وظهوره كحل وخاصة أن المجتمع المدني في الأساس هو البنية التحتية للحياة السياسية . وهو سبب نشوئها واستمرارها الشرعي، وان أي محاولة لإغفال دوره تعني وقوع هذا المجتمع في طور الدولة الاستبدادية ، فأي رؤية ترى تجاوز المجتمع المدني ودوره المحوري في الحياة السياسية فإنها تعني الوقوع في أسر النظام السياسي التسلطي الاستبدادي.

أركان ومبادئ المجتمع المدني

ويقوم المجتمع المدني على مجموعة من المبادئ والأركان التي يستطيع من خلالها تأدية دوره على أفضل وجه ممكن، كما تحدد هذه المبادئ وتلك الأركان، بدقة، نطاق دوره الشرعي وما هي حدوده المشروعة التي لا يجب عليه أن يتخطاها..كما تدعم أيضاً انضباطه من ناحية أخرى . ويمكن القول بأن المجتمع المدني يقوم على ثلاثة أركان:

١- الإرادة الحرة: لا يمكن إجبار أي فرد كي يكون عضوا في المجتمع المدني، فالمجتمع المدني يقوم على الانتماء الطوعي الحر بملء الرغبة، وكامل القناعة الذاتية ، بناء على وعي اجتماعي وسياسي ، من أجل الاشتراك في تنظيم يجمع بين أفراده مصالح مشتركة ؛ ومن هنا فإن المجتمع المدني يقوم على الإرادة الحرة والرابطة التطوعية، وليس على رابطة الدم أو الوراثة ، مثل الأسرة والقبيلة ، وليس على رابطة الميلاد مثل الجنسية الوطنية(١٠).

٢- التنظيم: فكل مكونات المجتمع المدني سواء كانت منظمات أهلية أو نقابات ومنظمات مهنية أو اتحادات عمالية، أو أحزاب سياسية ....الخ، لها عدد من القواعد والضوابط التي تحدد لكل فرد دوره ومسئولياته، حيث تساعد هذه الضوابط وتلك القواعد على تحقيق التنسيق والتكامل بين المشتغلين، كما يوجد بها نظام عام يحكم ويحدد العلاقات بينها وبين أجزاء المجتمع المدني الأخرى ، وتحكم العلاقة بينها وبين الدولة(١١).

٣- التسامح وقبول التعددية: فالتعددية سنة ربانية كونية؛ حيث خلق الله تعالى الناس متباينين فيما بينهم، فمن الطبيعي جدا أن يقع الاختلاف بين أفراد المؤسسة الواحدة بل والأسرة الواحدة ، ولذلك كان من أهم أركان مؤسسات المجتمع المدني هو قبول الاختلاف بصدر رحب وضرورة الاستماع إلى الآخر المخالف في الرأي وضرورة الجمع بين الآراء المختلفة والأخذ بايجابياتها وطرح سلبياتها..ومن أجل ذلك كان لدي مؤسسات المجتمع المدني التزام أخلاقي بالإدارة السلمية للاختلافات عندما يحدث الاختلاف والصراع بين أبناء المؤسسة الواحدة، أو المؤسسات المختلفة مع بعضها البعض.

أما المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني فعديدة ولعل أهمها:

١- المساواة المستنيرة: وهي المساواة غير الآلية التي تؤمن بالمساواة في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، لكنها تتيح مجالا للتمايز الفردي عن طريق بذل الجهد والتنافس المشروع، أي أنها ليست المساواة الآلية التي تنظر إلى الجميع نظرة واحدة ، فالناس مختلفون ومتمايزون بطبعهم وأي تسوية بينهم تظلمهم ، فالفروق الفردية حقيقة لا يمكن إنكارها، وعليه فالمساواة المستنيرة تقف على طرف نقيض مع المساواة الآلية التي تهدر الفروق الفردية بين البشر. وعليه يكون اختيار الفرد المناسب للمكان المناسب كل حسب قدراته وإمكانياته الطبيعة التي حباه بها الله دون غيره من البشر.

٢- حماية الجماعات الضعيفة والأقليات: فمن مبادئ المجتمع المدني الرئيسية محاربة التمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الاتجاه السياسي . ومن ثم يبرز دور المجتمع المدني في حماية الجماعات الضعيفة والأقليات ومحاربة التمييز العنصري.

٣- الحرية والاستقلال الفردي: الحرية ليست مقدسة لكنها ليست بلا حدود حتى لا تتعارض مع حرية الآخرين . وهي بالقدر الذي لا يتعارض مع الدستور ولا يجور على مساحة الحرية والحقوق التي يتمتع بها الآخر ، فلا حرية مطلقة ولا قيود مفرطة، فالحرية أسا التكليف والاستقلال الفردي هو أساس المسئولية الفردية[١٢].

٤- الشفافية والرقابة المتبادلة: يجب أن تقوم الأمور كلها داخل مؤسسات المجتمع المدني على الشفافية التامة والمكاشفة الخالصة ، فلا مجال للتعتيم، ولا أسوار عازلة ضد الرقابة . ومن ثم يكون سيادة مبدأ الشفافية وترسيخ حق الرقابة المتبادلة في نطاق ما هو عام دون جور على الحياة الشخصية والحريات الفردية ومبدأ الخصوصية .

٥- مشاركة الحكومة في التنمية: وهذا دور محوري للمجتمع المدني ، فلا ينبغي أن نفهم أن أدوار المجتمع المدني تكتفي في المراقبة على الحكومة ونقد الحكومة ومحاسبتها فقط ، ولكن من أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني هو مشاركة الحكومة في التنمية من أجل التعجيل بتجديد المجتمع المحلي وتنميته.

٦- الاستقلالية وعدم التبعية: لا يجوز لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون تابعة لمؤسسات سياسية تتبع السلطة الحاكمة، ولا يجوز لها أيضا التبعية

لمنظمات خارجية ذات أجندات ومصالح سياسية ، كما لا يجوز لها تلقي دعم خارجي لغرض سياسي . فيكن هدفها الأول والأخير هو تقديم خدمات تطوعية غير قابلة للربح أو المصلحة للمجتمع المحلي التي توجد به.

٧- القبول للمحاسبة والمساءلة: أي أنها تخضع لسلطة القانون ، فلا يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني فوق القانون ، لان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ، ومن يظن أنه فوق القانون يقع لا محالة في الخطأ. ومن ثم يجب أن تخضع مؤسسات المجتمع المدني للقانون العام في الدولة، وأن يكون الجهاز المركزي للمحاسبات حق محاسبتها ومعرفة مصادر تمويلها وجهات الإنفاق...وغيرها من الأشياء المتعلقة بالنواحي المادية على سبيل المثال. فمن الضروري أن يحكم القانون المجتمع المدني ؛ لأن المجتمع المدني يصل بسبب نظام الحاجات إلى حالة من الانقسام والصراع، وسبيل الخروج من هذه الحالة هي تحقيق العدالة القانونية بواسطة الهيئة لقضائية.

٨- التداول الديمقراطي للسلطة: وهنا يعكس المجتمع المدني الحال في الدولة ككل ، فهو روح الأمة وأساس تقدمها ، إن استقام استقامت وإن أعوج وانحرف دخلت الأمة في نفق مظلم. فيجب أن يكون داخل المجتمع المدني تداول ديمقراطي للسلطة فلا استبداد ولا انفراد شخص بعينه بالسلطة ، ولا تعيينات في المناصب القيادية داخل المنظمة بالواسطة والتزكية والمحسوبية ..ولن يتم تداول السلطة عن طريق الانتخابات وطرق التداول الديمقراطي.

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة

تعد منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة وقنوات هامة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية ؛ حيث تلعب خبرات المجتمع المدني وتجاربه دورا مهما ومتمما للعمل الحكومي.

فكما أشرنا من قبل أن مصطلح المجتمع المدني يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف للربح ولها وجود في الحياة العامة ، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها ، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية[١٣].

وترجع أهمية المجتمع المدني في مصر خاصة والبلاد العربية على وجه العموم لما يمكن أن تقوم به مثل هذه المؤسسات المجتمعية من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في تقرير مصائرهم والتفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر إيجابا على حياتهم ؛ لذا تسعى مؤسسات المجتمع المدني في مصر إلى خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع يهدف إلى التنمية المستدامة مع وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الاحترام والتبادل .. ومن أهم هذه الأدوار :

١- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

لا يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على التطوع الفردي فقط بغرض تحقيق فائدة اجتماعية للناس أو تكوين اتحادات مع أناس يشتركون في ممارسة رياضة أو هواية مشتركة في أوقات الفراغ، بل تشمل أيضا حرية تأسيس شركات ومؤسسات أهلية للتجارة أو الإنتاج الصناعي. فبتزايد الشركات المساهمة التي تنشئها الأهالي تزداد فرص العمل، ويقل العبء على الدولة لتوفير عمل لكل مواطن، ويتيح للحكومة أن تهتم بالتعليم من المدرسة الابتدائية إلى الدراسة الجامعية والتأهيل الجيد للشباب ليقوم بعد ذلك بالمشاركة الفعالة في الإنتاج. ومن واجبات الدولة بناء البنية التحتية مثل الاهتمام بالمواصلات وتسيير السكك الحديدية، والبريد، ومن واجبات المجتمع المدني ترشيد المواطنين لحسن استغلال واستخدام مرافق تلك البنية أفضل استخدام . فالمجتمع المدني هو تضامن اجتماعي يشمل الجميع، يشمل الترابط بين صاحب العمل والعمال، ويكون للدولة والجهاز التشريعي فيها بإصدار القوانين التي تحدد علاقة صاحب العمل بالعامل والعمال، كما تصدر القوانين الخاصة بالتأمين الصحي للعمال والموظفين[١٤]..

ومن الجدير بالذكر أن النمسا وألمانيا تتبعان مفهوم المجتمع المدني على هذا المفهوم الموسع، حيث تتيح الدولة للأهالي إنشاء شركات ومؤسسات تساهمية إلى أبعد الحدود. وفي الوقت التي تقوم فيه الدولة بإنشاء المقومات الأساسية مثل بناء البنية التحتية، وتشغيل السكك الحديدية والموانى، والبريد، فهي تهتم أيضا بأن تقوم الأجهزة التشريعية بتحديد العلاقة بين صاحب العمل والعامل والعمال. فمثلا يقرر المشرع بأن يكون التأمين الصحي للعامل وذويه من القصر مناصفة بين صاحب العمل والعامل. كما ينظم المشرع تأمين العامل ضد البطالة إذا ما ساء حال شركة ما واضطرت لتسريح بعضا من عمالها. فالدولة هي التي تقوم

بتحصيل تأمين البطالة من المنبع (أي من الشركة أو المؤسسة مباشرة) وتحدده وترفعه بحسب غلاء الأسعار، وهي التي تقوم بعد ذلك بدفع إعانة البطالة للعامل بالقدر وللمدة التي حددها القانون. فمعظم الشركات الألمانية والنمساوية الكبيرة، مثل :(سيمنز ودايملر بنز وكروب للحديد والصلب، وباير للصناعات الكيميائية وصناعة الدواء) هي شركات مساهمة تمتلكها الأهالي. فهي أدوات إنتاجية وتوفر فرص العمل والعلاقة بينها وبين العملين فيها ينظمها المشرع، فهي منظومة نشطة للتضامن الاجتماعي وتحقيق الرخاء[١٥].

ويبقى الشغل الشاغل لمؤسسات المجتمع المدني في مصر العمل على مساعدة الحكومة في مكافحة البطالة من خلال تقديم القروض الحسنة ، أي القروض بلا فوائد ، لتشجيع المشروعات الاقتصادية الصغيرة وعمل دورات تدريبية لنقل وتنمية المهارات الإنتاجية التي تساعد على تهيئة العاطلين للعمل ، أو تساعد الذين يرغبون في تطوير أنفسهم وتحسين مستوى عملهم أو تغيير مجاله.

كما أنه على المجتمع المدني أن يطالب الدولة بقوة على ألا تتخلى عن دورها في متابعة النشاط الاقتصادي، وتصحيح مساراته، خصوصا مع ما شوهد من ظواهر الاقتصاد الطفيلي (كالمتاجرة بالعملة الأجنبية في السوق السوداء) والاقتصاد العائلي المغلق، والنهب المنظم لأموال المدخرين في البنوك وثروات الوطن، وافتقاد الشفافية في عمليات الخصخصة وعمليات البورصة وسوق المال، واهتزاز الثقة في المعاملات..وكل ذلك يتطلب دورا أكبر للدولة في تصويب المسيرة الاقتصادية وعدم السماح بالإساءة إلى عملية التنمية الاقتصادية المأمولة.

كما يتجلى الدور الأكبر لمؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية على مراقبة دور الحكومة في العناية والاهتمام والتشجيع للقطاع الخاص ، حتى لا تقتصر على عدد محدود من وجهاء القطاع الخاص المقربين للدولة والمقربين من الحكومة؛ بل يجب أن تتبنى مؤسسات المجتمع المدني وترعى توجيه هذا الدعم والتشجيع من قِبل الدولة حتى يمتد إلى القطاعات العريضة من متوسطي المنتجين والمستثمرين والمنتجين ذوي القدرات المحدودة الذين ينشطون في مجالات الصناعات الصغيرة والصناعات المغذية والصناعات الأسرية والمنزلية والصناعات الريفية إن شاءت الدولة خلق قطاع خاص قوي ومتنوع وقادر على الابتكار والمنافسة التصديرية بالذات، وعلى جذب الاستثمار العربي والأجنبي

والدخول في مشروعات مشتركة معه ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتطويرها إلى تكنولوجيا محلية من خلال اجتهادات وطنية محلية ، بمثل ما فعلت وتفعل الصين وسنغافورة وماليزيا وسائر دول شرق آسيا.

كما يتوجب على منظمات المجتمع المدني عامة، والنقابات والتنظيمات المهنية، والاتحادات العمالية على وجه الخصوص أن تتعاون فيما بينها لتوفير جيل جديد يمتلك الخبرات ويتوفر به كوادر إدارية واقتصادية وفنية وتسويقية، وعمالة متطورة وعالية التأهيل والتدريب على أحدث المستويات العالمية السائدة .. ويرتبط بذلك إعادة هيكلة التعليم الفني: الصناعي والزراعي والتجاري والسياحي، وربط الخريجين بالواقع العملي. كما على تلك المؤسسات التعاون لتقديم أكثر من مشروع قابل للتنفيذ يساعد في خلق وتنامي قدرات طائفة من رجال الأعمال الوطنيين ومن منظمي المشروعات المؤمنين بمستقبل مصر في الصناعة ، وبأن الصناعة هي أساس التقدم والغيورين على مستقبل الصناعة المصرية من غير أعضاء حزب الاستيراد! .. ومن لديهم الدافع والاستعداد لإقامة مشروعات صناعية تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل.. ويتحلون بروح المغامرة والقدرة على استقراء آفاق المستقبل في مجالات التوسع الصناعي ..ومثل هؤلاء قطعا يحتاجون تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني لخدمتهم وذلك من قبل الدولة ومن قبل منظمات الأعمال واتحاد الصناعات والبنوك ومؤسسات التمويل .

كما يجب أن توجه منظمات المجتمع المدني الأنظار إلى تلك البحوث العلمية التي تملأ أرفف مكتبات الجامعات وأدراج مكاتب الباحثين والأساتذة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي ما استطاعت إلى ذلك سبيلا..ولا تترك تلك المهمة على عاتق الدولة وحدها .

ولا يتحقق هذا كله إلا بنشاط ملحوظ لكل مؤسسات المجتمع المدني مجتمعة، والتي تعمل على توسيع المشاركة الوطنية من خلال الديمقراطية وتحقيق الاستقرار والحياة الطبيعية والمحافظة على الهوية الوطنية ، وهي كلها ركائز صلبة لبناء الاقتصاد الوطني وازدهاره واستقلاله ...وأن هذه الدعوة للاعتماد على الذات لا تعني انغلاقا ولا انكفاء على الذات وإنما تؤدي إلى تفاعل صحي مع العالم على أرضية التبادل المتكافئ للمنافع والمصالح.. وعدم الانسحاق في فلك قوى الهيمنة العالمية.

٢- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية

نشأ المجتمع المدني في الأساس لحماية المواطنين من استبداد الحاكم وديكتاتورية الحكومة، فالعقد الاجتماعي عند توماس هوبز وجون لوك، كان بمثابة صرخة في وجه نظريات الحق الإلهي المقدس للملوك في بدايات عصر النهضة، كما كانت التعددية السياسية بديلا مناسبا للحكم المطلق، كذلك كان العمل على إقرار حق المواطنة والحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد بدلاً أن كانت قاصرة على الملك والنبلاء. كما كان تطبيق مبدأ المواطنة بدلا من الانتماء التقليدي في صيغه المذهبية والدينية من أكبر انجازات مؤسسات المجتمع المدني، الذي عمل على إيجاد علاقات اجتماعية طوعية وتعاقدية وحرة ينتظم فيها الأفراد لتحقيق غايات ومصالح مشتركة. ومن ثم تجعل العديد من مؤسسات المجتمع المدني تحقيق غايات أساسية وتجعلها مقدمة على غيرها مثل التأكيد على ضرورة تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية الأجهزة القضائية والتشريعية عن السلطة التنفيذية ليحد من تمركز السلطات ويعيق إمكانية التحكم غير الشرعي في شؤون الدولة والمجتمع.

لذلك تهدف مؤسسات المجتمع الأول في المقام الأول إلى تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم ، كذلك ما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية ، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي ، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي ، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

وبذلك نجد أن الدور المنوط بالمجتمع المدني في التنمية السياسية هو :

١- على المجتمع المدني تبادل الرقابة والنقد والنصيحة بينه وبين الحكومة في إطار الدستور والقانون. وأن تعمل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية على إيجاد الحق الدستوري الذي يضمن ممارسة التعددية الحزبية والمستقلة ، وتحقيق مبدأ تداول السلطة وعدم تكريسها أو استمرارها أو تأبيدها في شخص واحد أو حزب واحد من خلال احترام التعددية والجدية في ممارستها ، وأن ترجع الأمور في إسناد السلطة وتداولها إلى الشعب وحده الذي يعطي السلطة لمن يشاء وقتما يشاء ويسقطها عمن يشاء وقتما يشاء.

٢- على المجتمع المدني مراقبة الأمن في المجتمع المحلي الصغير بدون اعتداء على الحريات الشخصية والإبلاغ عن الحوادث التي تقع من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وان يكون لمؤسسات حقوق الإنسان حق فعلي في مراقبة الانتخابات، ومراقبة السجون والمعتقلات لضمان آدميتها عدم التعذيب وارتكاب المخالفات في حق السجناء والمعتقلين. كما يكون لمؤسسات المجتمع المدني الحق الفعلي في مراقبة التحقيقات مع المتهمين حتى لا يتم إجبارهم تحت وطأة التعذيب على الاعتراف بأعمال لم يرتكبوها . كما أن عليه أن يقوم بنوع من الرقابة الذاتية على نفسه ضد الفساد الداخلي.

٣- على المجتمع المدني أن يحمي الأفراد من القوة الطاغية لبعض الجهات ذات القوة في الدول المختلفة، وللنقابات ومنظمات حقوق الإنسان دور كبير في هذا الصدد كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على ضمان حق المواطن في المشاركة، وتمكينه من ممارسة حقه وواجبه الانتخابي بكل ما يتطلبه ذلك من ضمانات قانونية وعملية ، ومن أجل ذلك إحداث نظام انتخابي مستقر وسديد يقوم على الشفافية وعدم التأثير بأي وجه على إرادة الناخبين .

٤- للمجتمع المدني دور كبير في مساعد الحكومة في المساهمة في تقديم الخدمات العامة ، ورعاية الأيتام والمعاقين والمسنين وتقديم الخدمات العلاجية ومحو الأمية.

ومن خلال هذا العرض يمكننا أن نميز أربعة وظائف أساسية للمجتمع المدني:

١) الحماية من استبداد الدولة.
٢) مراقبة والتحكم في سيطرة الدولة.
٣) المشاركة الديمقراطية للمواطنين.
٤) خلق الفضاء العام وإمداده بالفاعلين.

٣- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

على مؤسسات المجتمع المدني عمل برامج فعالة وعملية لنشر الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مختلف الطبقات ولاسيما الطبقات الدنيا والتركيز على نشر ثقافة التنمية والإنتاج وتفعيل مشاركة المواطنين وتهيئة المناخ العام لجعل كل مواطن يشعر بأن أي عمل إيجابي - مهما كان صغيراً - سوف يساهم في عمليـــة التنمية والتقدم ، وغرس مفاهيم عمل الخير الإيجابي الذي ينعكس على عملية التنمية والبناء

والتعمير والإنتاج.

وهنا تكون المسئولية الملقاة على عاتق تلك المؤسسات ثقيلة وخطيرة في الآن نفسه، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي فمن المهم أن نلاحظ إلى أي مدى ساهمت مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق الإنسان ، إلى حد كبير في بناء جيل جديدة متعلم واع بحقوقه. كذلك طورت منظمات المرأة جهودها حول مراعاة المنظور الجنساني من خلال الضغط باستمرار على التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة مثل اتفاقية سيداو،ICCPR ICSECR. وأكثر من ذلك، ضغطت جماعات المجتمع المدني و لمدة طويلة، من أجل تحسين جودة التعليم والحصول على مجانية التعليم والالتحاق بالمدارس؛ حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في المنطقة طوال العقدين الماضيين. التعليم الابتدائي الشامل عمليا، ونمى التعليم العالي أيضا بشكل ملحوظ في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط. (١٦).

كذلك أصبح من الواجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تراعي حالة الوعي التام التي بدأت تنتاب المجتمع العربي عقب ثورات الربيع العربي التي جعلته يستفيق ويقارن وضعه الاجتماعي بوضع الدول المتقدمة ، فيتحتم على مؤسسات المجتمع المدني أن تعقد الندوات في كل ربوع الأوطان وقراه ونجوعه لنشر الثقافة الواعية والتي تلبي مشكلات حقيقية في الواقع الاجتماعي مثل تلك التي تتعلق بالصحة النفسية وعلم النفس التربوي والاجتماعي والعلاقات الزوجية وحقوق الزوج والزوجة وغيرها مما يتعلق بتربية الأولاد تربية نفسية وتنشئتهم تنشئة اجتماعية صحيحة والتوعية أيضا بأنماط التنشئة الاجتماعية الخاطئة وذلك عن طريق الاستعانة بالمتخصصين في هذه المجالات ،كذلك التوعية بأعراض بعض الأمراض الخطيرة وطريقة الوقاية منها مثل ارتفاع ضغط الدم والسكر وفيروس C الكبدي وغيرها ، مما يجعل مهمة مؤسسات المجتمع المدني عظيمة بالنسبة لهذا المجال الاجتماعي.

كما تظل المشكلات المجتمعية ملقاة على عاتق مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة مع الدولة، حيث تبقى مهمتهما الأولى هي إصلاح وتنمية المجتمع وذلك من خلال العمل على توفير الحقوق الاجتماعية التالية:

- الحق في المأوى (السكن) الكريم الصحي والعصري.
- الحق في العمل هو التزام على الدولة والمجتمع.
- الحق في الثقافة والمعرفة.

- الحق في الرعاية الصحية الوقائية منها والعلاجية من خلال نظم متطورة للعلاج والتأمين الصحي، عالية الكفاءة وإنسانية الأداء.
- الحق في التعليم العصري المتقدم الذي يكفل صياغة الإنسان المصري المنتمي والإيجابي الحر والمنتج والمبدع والمتعاون.
- الحق في الثقافة العامة وفي التذوق الفني والأدبي.
- الحق في الضمان الاجتماعي الشامل ، وتأمين المواطن على يومه وعده، وحمايته ضد غوائل الفقر والجهل والمرض والعوز في طفولته وشيخوخته وتأمين حد أدنى للدخل المعاشي.

٤- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية البيئية

على المجتمع المدني عبء كبير في مجال الحفاظ على البيئة ومحاصرة التلوث البيئي بالمعنى العام ، وخاصة في مجال أعمال النظافة ومشكلاتها في المجتمع المحلي الذي أصبح يعاني من العديد من المشكلات البيئية ، والتي تأتي على رأسها- محليا- مشكلة القمامة التي أصبح يعاني منها المجتمع بشكل غير مسبوق، وفشلت الجهود الحكومية في مواجهتها والتخلص منها. ولذلك أصبحت المهمة ملقاة على عاتق المجتمع المدني ومؤسساته في حل هذه المشكلة من خلال توعية المواطنين بالطرق الصحيحة للتخلص من القمامة ، والبحث عن حلول للاستفادة منها. كذلك أصبح من مهام مؤسسات المجتمع المدني الإبلاغ عن المصانع والورش الملوثة للبيئة، كذلك التنبيه على أهمية تشجير وزراعة المناطق المحيطة بالبيوت وأمامها واستغلال المساحات الفارغة لعمل حدائق تعمل على تنقية البيئة من الأدخنة والغازات الضارة ..إلخ.

كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تولي أهمية أكثر لما يعرف بالتوازن البيئي – فهو يمثل حالة اتزان بين جميع عناصر النظام البيئي وما يحتويه من كائنات حية وهواء وماء وتربة ، وأي اعتداء على أيًا من مكونات هذا النظام البيئي يحدث خللا بيئيًا تصاحبه عواقب وخيمة على المجتمع ككل.

كما يجب على تلك المؤسسات أن توحد جهودها مع أنظمة الدولة الرسمية المتمثلة في وزارة البيئة وجهاز شؤون حماية البيئة في حماية البيئة والحد من التلوث الناتج عن تعامل الإنسان مع البيئة مثل تلوث الهواء والأجواء بعادم السيارات المثقل بأول وثاني أكسيد الكربون وبالرصاص وما يتصاعد في الجو من أبخرة الصناعة، وتلويث المياه

ومصادرها في البحار والأنهار نتيجة إلقاء الكيماويات ومخلفات المصانع أو تسرب الزيوت حالة غرق السفن أو الإهمال في صيانتها، أو إلقاء جثث الحيوانات النافقة في الترع والمصارف بل وفي النيل نفسه الذي يعتمد المصريون على مائه العذب في شرابهم وفي ري زراعتهم.

والعمل أيضا على حماية ما تعانيه المدن الكبرى من مشاكل بيئية بسبب التكدس السكاني والتحميل على مرافق الصرف الصحي وافتقاد عادات النظافة وتناقص المساحات الخضراء.. وبالتالي افتقاد الهواء النقي للتنفس، فضلا عن تلوث المياه والزراعات بالمبيدات المقاومة للآفات .. ومثل ذلك التلوث قد أدى إلى كثيرا من الأمراض التي باتت تهدد الصحة العامة في مصر مثل انتشار الأورام السرطانية وسرطان الدم والأمراض البكتيرية والميكروبية والفيروسية والفشل الكبدي والكلوي..الأمر الذي يؤدي إلى هدر الطاقة البشرية . ناهيك عن التلوث السمعي الناتج عن مكبرات الصوت وآلات التنبيه في السيارات ووسائل الإنتاج ووسائل النقل واستخداماتها الضارة والشاذة.

ومن ثم يتحتم على المجتمع المدني أن يتقدم ببرامج للتوعية المجتمعية بخطر التلوث على كافة أنواعه وأشكاله ينبغي نشرها من خلال وسائل الإعلام وبرامج التعليم وغيرها ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات مجتمعنا الراهنة كتلوث مياه النيل وتلوث المبيدات المسرطنة وحرق قش الأرز المتسبب في السحابة السوداء..الخ.

٥- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الإعلامية والثقافية

وهنا يأتي دور الإعلام والصحافة غير الرسمية وبرامج الأحزاب السياسية غير الحاكمة لتقوم بدورها في التنمية الإعلامية والثقافية وتأدية رسالتها التنويرية في خدمة المجتمع وتحقيق تنميته المستدامة. وأول ما يمكن أن يلقى على عاتق تلك المؤسسات هو ضرورة الدعوة إلى حشد فكري وإعلامي لتصحيح المفاهيم المغلوطة عند العامة سواء كانت هذه المفاهيم دينية صرفة أو دينية سياسية، والتوعية بدور الإسلام الوسطي البعيد عن التطرف والتفريط ، ومدى اعتراف الإسلام بالآخر ودعوته إلى تحرير العقل، وحرية العقيدة، ورفضه الإكراه في الدين. مما يؤدي إلى فهم ديني صحيح وتدين سليم تصلح به الدنيا ويعز به الدين ، لا إلى فهم مغلوط للدين وللحياة يجعل أهل الدين يعطون ظهورهم للدنيا، ويتركون لغيرهم ثمار حضارتها المعاصرة وتجلياتها ، فيسبقونهم ويسودوا

عليهم ويستغلونهم ويستذلوهم ، بينما الأديان ودعوة الإسلام الوسطية مبناها أنه لا دنيا لمن لا دين له ، كما أنه لا دين لمن لا دنيا له، وصدق الله العظيم إذ يقول :" وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا..." [١٧].

كما تسعي مؤسسات المجتمع المدني بالعمل على تنوير المجتمع بمعنى التدين الصحيح، حتى لا تلتبس الأمور وتظهر موجات من التدين الشكلي المتعصب، الذي يتستر بأقنعة وأزياء مبتدعة،ويقوم على سلوكيات استعراضية ..تمثل نفاقا دينيا واجتماعيا، سعيا إلى تبوء مكانة اجتماعية على غير مقومات من جدارة أو استحقاق، أو إلى تحقيق مآرب سياسية، أو لترويج بضاعة فاسدة مادية أو فكرية. وقس على ذلك مظاهر أخرى للنفاق بالتدين، مثل تلك المنتشرة في مواقع الأعمال وفي مراكز الإنتاج وفي دواوين العمل الحكومي ، كترك العمل لأوقات طويلة لصلاة إن كانت متداركة الوقت والأداء ، مع كون العمل بحد ذاته من صميم العبادة ، بل هو عين المقصود بالعبادة، وكل سعي مشروع للإنسان في الحياة عبادة ..وقد سعت بعض الأحزاب السياسية والتي تعد جزءا أصيلا من منظمات المجتمع المدني في مصر إلى وضع مكافحة ظاهرة التدين الشكلي ووضعتها كهدف ضمن أهداف برنامج الحزب[١٨]. ويطالب بوقف تلك الحملات الخبيثة التي يقوم بها أدعياء الدين ضد الطبقة المستنيرة فيرمون هؤلاء التنويريين بأحجار التكفير وتهم العلمنة والعلمانية والمروق عن صحيح الدين ، فيخدعون هؤلاء المتحذلقين في الدين ببضاعتهم الكثيرين من العامة ومحدودي الثقافة وأشباه المتعلمين وأنصاف المثقفين...بل أن هؤلاء المتفيهقون يجدون لتلك البضاعة الفاسدة الملوثة رواجا فكريا فيما تدور له المطابع من كتب وصحف ومجلات ودوريات تطفح بها أرصفة الشوارع وأكشاك الباعة ، ويكون لها التوزيع الأعلى في الموسم الثقافي السنوي لمعارض الكتاب الدولية.. ناهيك عن ذاك الخطاب الملوث الذي يملأ منابر المساجد إلا قليلا وفي المدارس والجامعات والقنوات الفضائية المسماة بالفضائيات الدينية..والتي تعمل في النهاية التأثير السلبي في العقول والأفهام وما تؤدي إليه من تغييب الوعي وشل الإرادة .. من أجل ذلك نهيب بمؤسسات المجتمع المدني أن تضلع بمسؤولياتها كاملة نحو تدين صحيح وتصحيح للخطاب الديني ، حتى لا تتبدد - على يد الخطاب الديني السلبي السائد ، وما يحمله من ثقافة سلبية سالبة - أعظم طاقة محركة لقدرات الأمة ، وهي طاقة الإيمان والتبصر والتدين المستنير الذي يسعى إلى عمار الدنيا، ويعلى من

شأن الإنسان وقيمته الإنسانية ، ويدعو إلى التسامح والتصالح وقبول الآخر وقيمة الحوار، وغيرها من قيم إنسانية نبيلة.

نماذج تطبيقية لبعض هذه الأدوار

ولا يخفى على القارئ العربي أن بعض مؤسسات المجتمع المدني قد قامت بجهود عظيمة، بل إنها قامت في أحيان كثيرة -وما زالت تقوم- مقام الدولة في خدمة المجتمع وتحقيق بعض مآربه ، وذلك في تلك الظروف العصيبة التي تتعرض لها بعض الدول العربية، كدولة فلسطين مثلا التي تتعرض لظروف الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق قيام الدولة. أو كالذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في لبنان في الفترات التي تعرضت فيها للحرب الأهلية أو حروبها مع الكيان الصهيوني المستعمر، من حيث ما تقوم به من تحقيق النظام والانضباط داخل المجتمع ، وتحقيق التنمية الشاملة عن طريق استغلال كل الموارد المتاحة، والمساهمة في تحقيق الوعي الجماهيري ، وتقديم الخدمات الصحية والرعاية الطبية للمواطنين...الخ.

كذلك يمكننا عرض لبعض الجهود التي قام بها بعض المفكرين لإرساء دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة..ويأتي على رأس هذه الجهود ما قدمه الانجليزي جون لوك (John Lock) (١٦٣٢-١٧٠٤م) وهو فيلسوف إنجليزي ليبرالي، ذهب إلى أن الحق في الحياة والحق في الحرية، والحق في الملكية الشخصية هي أهم الحقوق الطبيعية للإنسان، ويُولد الإنسان بها، ولا يحق لأي إنسان آخر سحبها منه أو الجور عليها؛ ومن ثم فهي ليست موضعاً للجدل أو التفاوض. وقد قال لوك بنظرية العقد الاجتماعي التي تنص على أن أفراد المجتمع يتنازلون عن بعض حريتهم للحكام من أجل حفظ الأمن ورعاية المصالح المشتركة. وليس هذا التنازل كاملا وبلا شروط، بل هو تنازل عن جزء محدود من الحريات الفردية للسلطة المركزية، أي للحكومة، بناءً على عقد أو اتفاق أو دستور متفق عليه بين أفراد المجتمع والحكام، ويستمد الحكام شرعيتهم من هذا العقد الاجتماعي فقط، ومن ثم فشرعية الحكم ليس لها مكان إذا لم يوجد مثل هذا العقد. وعن حدود هذا الاتصال وتلك العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية لنتوقف عند الصياغات الفكرية السياسية العامة للمفكر الانجليزي جون لوك حول النشوء التاريخي للمجتمع المدني بوصفه بناء ديمقراطي تنموي. [١٩] .فهذه الصياغات تشكل الأصول التي

لم يخرج عنها من جاء بعده ليهتم بهذا الشأن، وعند لوك يتحدد مفهوم المجتمع المدني بدلالة كونه المجتمع المتقدم والمتميز عن التجمع البشري في حالة الطبيعة الفطرية. وفي معرض مقارنته بين الحالتين يصف لوك حالة الطبيعة بأنها حالة الإنسان ما قبل السياسي بينما وصف حالة المجتمع المدني بأنها حالة الإنسان السياسي. وإذا كان من الممكن أن تكون حالة الطبيعة حالة حرب، كما من الممكن أن يكون العقل الاجتماعي بمثابة نوع من الاستسلام الذي تنتهي إليه هذه الحرب ليقود بالتالي إلى نوع من الحكم السياسي المطلق، وهذا ما تمسك به المفكر الفرنسي توماس هوبز، فان حالة الطبيعة، بالمقابل، من الممكن أن تكون حالة سلام، ليكون العقل الاجتماعي بمثابة اتفاق محدود اشتراطي وقابل، بخصائصه هذه، لان يقود إلى حكم سياسي مقيد، وهذا ما اخذ به المفكر الانجليزي جون لوك والأخير يعرف حالة الطبيعة بأنها حالة المخلوقات التي لم تكن عرفت بعد المجتمع المدني حتى في شكله الأولي ، وفي ظل هذه الحالة يكون الناس احراراً متساوين ويحملون في أعماقهم نور العقل الذي يسمح لهم في تلمس القانون الطبيعي، وفي مطابقة سلوكهم مع متطلباته. ومن ثم فإن لوك قد طرح فكرة العقد الاجتماعي لمواجهة الاستبداد السياسي، ولرفض ما يُسمى الحق الإلهي للحكام والملوك؛ لأن الله خلق الناس سواسية. وإذا كان بعضهم يبررون الاستبداد، لأن الفوضى هي البديل الوحيد له- فإن لوك يرى "أن الفوضى ليست البديل الوحيد للاستبداد، فهنالك الحكم الدستوري المقيد الذي يمنع الفوضى والاستبداد معا" [٢٠] .

وقد أثرت أفكار لوك على القادة الأمريكان مثل توماس جيفرسون؛ ولهذا فإن الثورة الأمريكية ضد التاج البريطاني في عام ١٧٧٦م تبنت جميع أفكار جون لوك وضمنتها في إعلان الاستقلال الأمريكي.

كما يعود الفضل في انتشار اصطلاح "المجتمع المدني" يرجع بشكل مباشر إلى الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه " مقال في تاريخ المجتمع المدني An Essay on the History of Civil Society " الذي ظهر سنة (١٧٦٧م) للفيلسوف الاسكتلندي التنويري ادم فيرجسون (١٧٢٣-١٨١٦م). فقد تصور فيرجسون تاريخاً طبيعياً للجنس البشري في انتقاله من أشكال حياة بدائية إلى مجتمع مدني راق، ويعني به المجتمع الحديث الذي يحفل بالنزاعات المتمدنة كالتوسع التجاري والتقدم الصناعي واستنزاف الثروات الطبيعية ومبدأ تقسيم العمل ويبدو متحمساً على أية حال "ومدافعاً عن التقدم الحديث .

كما أن الأمريكي توماس بين Thomas Paine(١٧٣٧-١٨٠٩م) مفكر أمريكي ديمقراطي ليبرالي، وهو مؤلف لمنشورات الثورة الأمريكية؛ وقد تأثر توماس بين بجون لوك ، ودافع عن مؤسسات المجتمع المدني ضد الحكومة ونظر إليه نظرة متباينة مع نظرة هيجل ، وأظهر نوعا من الحماس اللامحدود للمجتمع المدني ، وقال " الحكومة في أحسن أحوالها شر لا بد منه، وفي أسوأ أحوالها شر لا يمكن احتماله " ويعد توماس بين المجتمع المدني شرطاً ضرورياً طبيعياً للحرية. ومن ثم كانت أفكاره أحد الروافد الرئيسة للمجتمع المدني الأمريكي بكل ما فيه من فاعلية، وماله من سلطة على الدولة.

كتاب توماس بين حقوق الإنسان Rights of Man سنة ١٧٩١، حاملا لدعوة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يحب أن يدير بنفسه شؤونه الذاتية. مدافعا في نفس الوقت، عن مبدأ حكومة بسيطة غير مكلفة، ولا تقتضي فرض ضرائب كثيرة، تصبح فيما بعد سببا في تفجير ثورات وحروب غير مجدية. [٢١] . فقد تصور المجتمع المدني بديلاً مضاداً للدولة ولسلطتها، ففي كتاب السابق هاجم النظام الوراثي والملكية وألح على السيادة الشعبية وحقوق الفرد. في عام ١٧٩٤ نشر مطولة بعنوان" عصر العقل" هاجم فيها الدين القائم وانتقده. أكد بين أن الإنسان يعيش في المجتمع لدعم حقوقه لا لفقدها. ومن أجل ذلك ليس للحكومة أدنى حق في خرق الحقوق الطبيعية للفرد. واجبها الوحيد هو تأكيد أن حياته وحريته وأملاكه مصونة. الناس، في نظره، يتعاقدون فيما بينهم لتشكيل مجتمع، ويعهدون للدولة ببعض السلطات المكرسة لصيانة النظام العام. ولكن الشعب يجب أن يحتفظ بسيادته دائماً. إن حاجات البشر هي التي تقود الأفراد إلى الحياة في مجتمع وتجعلهم مرتبطين بعضهم ببعضهم الآخر أكثر مما تخلق نزاعات في المصالح. ويضيف بين أن المجتمع طبيعي للإنسان إلى درجة تكاد الحكومة معها ألا تكون ضرورية. لقد أسهم بين في تحديث مفهوم المجتمع المدني على نحو واضح من خلال تطوير أطروحة فيرجسون عن المفهوم الوقائي الاحترازي للمجتمع المدني. وتحتل، عنده، مسألة الدفاع عن روح المجتمع الحية في مواجهة السلطة السياسية أهمية مركزية .وروح المجتمع الحية تتعين أول الأمر في الحقوق الطبيعية المشتركة بالتساوي بين أفراده. من هنا ينبغي تحديد سلطة الدولة وتقييدها لمصلحة المجتمع المدني، وتتمثل هذه الروح في الميل الطبيعي لدى الأفراد إلى الاجتماع المدني

والتضامن، وهذا الميل موجود حتى قبل تشكل الدولة، وهي نزعة متأصلة تؤسس بصورة أولى لعلاقة سليمة من التنافس والتعاون بين الأفراد، مبنية لا على المصلحة الذاتية فقط، وإنما على إحساس مشترك بالاحتياج المتبادل، وعليه يخلص بين إلى عدّ المجتمع الأكثر كمالاً هو الأقل حاجة إلى سلطة سياسية، ويستنتج أن ثمة "علاقة عكسية بين مجتمع حر وحكومة بسيطة وبين مجتمع مقيد وحكومة معقدة "وعلى العكس من تصور هيجل للطبيعة، يرى توماس بين أن الطبيعة "منتظمة في كل أعمالها"، وهذا هو السبب في أن العناصر المتنوعة للمجتمع المدني تندمج عفويا وتلقائيا بشكل هارموني دون حاجة إلى منظّم خارجي مثل الحكومة.

ويعد الألماني هيجل (١٧٧٠-١٨٣١م) صاحب فضل كبير في بلورة مفهوم المجتمع المدني فلسفياً وتمييزه من الناحية النظرية عن مفهوم الدولة، كما يعتقد أن هيجل لم يسبقه مفكر آخر ميّز بمثل هذا الوضوح بين المجتمع المدني والدولة[٢٢] .

وقد تأثر هيجل في نظرته للمجتمع المدني بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر له تأثراً واضحاً؛ فقد جاء تصور هيجل للمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني كانعكاس للواقع الاجتماعي السياسي الذي كانت تعيشه أوربا في عصره؛ فالفلسفة مرآة الواقع؛ وهي ابنة زمانها وعصرها. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل المرء يعتبر موقف هيجل الفلسفي موقفا تبريريا للواقع[٢٣] .

ويبدو أن المفهوم قد تطور كثيراً عند هيجل الذي ميّز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية على العادات والعرف والتقاليد ، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة ، وحاجة المجتمع المدني للدولة لمنحه الهدف والتوحد[٢٤] .

أما الإيطالي أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci(١٨٩١-١٩٣٧م)، وهو فيلسوف إيطالي ماركسي لينيني، من مؤسسي الحزب الشيوعي في إيطاليا، الذي " استعار مصطلح المجتمع المدني والمجتمع السياسي من منظومة الفكر البرجوازي، و تبدو نقطة البدء في فلسفته السياسية والتصور المفتاحي لها هو المجتمع المدني. فقد طور أنطونيو جرامشي مفهوم ماركس عن المجتمع المدني باعتباره مجموعة التنظيمات الخاصة، التي ترتبط بوظيفة الهيمنة وكجزء من البنية الفوقية عن طريق الثقافة

والأيديولوجيا والسيطرة والإكراه، في حين أن ماركس كان يراه جزءًا من البنية التحتية. واستناداً إلى هذه الرؤية غير الكلاسيكية للماركسية، فلم يعد المجتمع المدني فضاءً للتنافس الاقتصادي أي للصراع الطبقي، بل هو فضاء للتنافس الأيديولوجي، منبهاً إلى ظاهرة الهيمنة.إذن أخذ أنطونيو جرامشي بمفهوم جديد للمجتمع المدني باعتباره الفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة، وهو يميل إلى التوسط بين الدولة والمواطن، إن العودة الثانية لمفهوم المجتمع المدني مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية، وعلى لسان المفكر الماركسي الإيطالي جرامشي، قد جعلته واسع الدلالة ويحتل هذه المكانة المتزايدة بحكم توصيفه، فهو مجموعة التنظيمات الخاصة، وجزء من البنية الفوقية، التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

ويعتبر جرامشي أن وظيفة المجتمع المدني هي الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، أما وظيفة المجتمع السياسي فهي السيطرة والإكراه ويعني جرامشي بـ «المجتمع المدني»: كل المؤسسات التي تتيح للأفراد الحصول على الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسّط الحكومة، وهو النسق السياسي المتطور، الذي تتيح، صيرورة تمأسُسه، مراقبة المشاركة السياسية.

إن المجتمع المدني عند جرامشي يمثل المرحلة النهائية في تنظيم المصالح المختلفة، المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي) كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة. وهنا فان المجتمع المدني هو وجود خاص خارج نطاق الدولة رغم كونه على علاقة جوهرية بالدولة انه الوسيط بين التشكيلة الاقتصادية والدولة وكلها تخص مرحلة محددة تاريخياً.

إن الخلاصة الأساسية لتصور جرامشي لمفهوم المجتمع المدني هي ارتباطه بمجموع التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة، وانتماؤه، أو على الأقل تداخله مع البنية الفوقية، باعتباره مجالا للتنافس والصراع الإيديولوجي، لا التنافس الاقتصادي، كما هو وارد في النماذج التحليلية التي تبناها كل من هيجل وماركس.

وفي النهاية يمكننا القول بأن كل هؤلاء المفكرين قد حرصوا على تحديد مهمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون مع الدولة، ويمكننا حصر بعضها فيما يأتي:

- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع من خلال الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات.

- تحقيق الديمقراطية وتداول السلطة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية.
- القيام بدور الوساطة بين المواطنين والدولة.
- تحقيق حرية التعبير والمشاركة الفردية والاجتماعية.
- تحقيق التنمية الشاملة عن طريق استغلال كل الموارد المتاحة.
- المساهمة في التنمية الثقافية والوعي الجماهيري عن طريق عقد المؤتمرات وورش العمل.
- تقديم الخدمات الصحية والرعاية الطبية للمناطق الريفية والنائية.
- مساعدة صانعي القرار من خلال اقتراحات خطط للتنمية وحلولا للمشكلات.
- تأييد أعضاء السلطة التشريعية ودعم دولة المؤسسات.

الهوامش

(1) (http://go.worldbank.org/YTA8OS82C0□

(2) (http://go.worldbank.org/YTA8OS82C0 □

(3) For additional information on Progress of Arab Countries in Education see United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2008: *EFA Global Monitoring Report. Regional Overview of Arab States*. Available at:□ http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/regional-resources/.□

(٤) سورة الرعد : آية ١١.

(٥) د. محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني: سلسلة الشباب الطبعة الأولى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٦.

(٦) يقول د.الطاهر لبيب: «إن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ (كما حصل لهذا المفهوم في الغرب) وهذا سبب الحرج العلمي في استعماله، إن الاستعمال الطارئ لهذا المفهوم في بلادنا يعبر عن حالة طوارئ في الفكر العربي ولا يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها ولا إلى تنظير واقع تم ممارسته، حتى الدولة التي نشأ ضدها تستعمله لتحديد من هم أعضاؤه» ومن هم «خارجون عنه».. (المجتمع المدني في الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت -١٩٩٢- ص٣٥٧).

(٧) محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني : جدل الحرية والتنوع والاستبداد في النظريات السياسية ، مجلة التسامح الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، العدد١٤، ٢٠٠٦.

(٨) د. محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني: سلسلة الشباب الطبعة الأولى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٦.

(٩) المرجع السابق، ص١٠
(١٠) المرجع السابق ، ص١٦
(١١) المرجع السابق ، ص١٦
(١٢) المرجع السابق ، ص١٨

(13) http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=2482□

(14) http://ar.wikipedia.org/wiki.□

(15) http://ar.wikipedia.org/wiki.□

(١٦) Sharif Mahmoud: a young Egyptian activist who took part in the Tahrir Square 18-day demonstrations. Quote captured in an interview by author on 7 June 2011.

(١٧) سورة القصص : آية ٧٧.

(١٨) ممدوح قناوي: برنامج الحزب الدستوري الاجتماعي الحر، بدون بيانات نشر، ص ٤٤، ٤٥،٥٠، ٥١، ٥٢.

(١٩) حول الصياغات الفكرية السياسية العامة لنشوء المجتمع المدني عند جون لوك انظر: محمد فتحي الشنيطي، جون لوك، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩م.عبد الرضا حسن الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص ٣٤٣-٣٥٧.

(٢٠) محمد عثمان الخشت " المجتمع المدني . جدل الحرية والتنوع والاستبداد في النظريات السياسية " للمزيد انظر ايضا : جون لوك " في الحكم المدني " ترجمة : ماجد فخري ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، اليونسكو ، ١٩٥٩ .

(٢١) عبد القادر الزغل " مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية " في: قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي، ندوة القاهرة، مؤسسة عيبال للنشر ومركز البحوث العربية، ١٩٩٢، ص٤٨-٤٩.

(٢٢) محمد عثمان الخشت " المجتمع المدني جدل الحرية والتنوع والاستبداد في النظريات السياسية. انظر ايضا: عبدالرحمن بدوي " فلسفة القانون والسياسة عند هيجل " دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص٧- ٨.

(٢٣) محمد عثمان الخشت " المجتمع المدني جدل الحرية والتنوع والاستبداد في النظريات السياسية .ايضا: جان بيار لوفيفر " هيجل والمجتمع " ص ٢٣- ٥٦ .

(٢٤) علي الدين هلال . نيفين سعد " النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير . بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨.